

التنافسية الجبائية الدولية وإمكانية تجنبها

*The international competitive tax avoidance*أ. قويدر نيق¹

أستاذ مساعد صنف "أ"

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة الأغواط، الجزائر

kouidernebeguniv@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/06/25

تاريخ القبول: 2018/12/02

ملخص:

لقد أفرزت العولمة الاقتصادية والمالية على الساحة الاقتصادية الدولية الراهنة عامل جدير بالإهتمام ألا وهو إستراتيجيات الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر من خلال عدة أدوات ترويجية سواء كانت حكومية أو خاصة بإشراف حكومي، وذلك من أجل إستمالة وإستضافة هذا النوع من الاستثمار من طرف الشركات دولية النشاط، مما يطرح أمام هذه الأخيرة عدة بدائل وخيارات للتركز في ظل تنافس الدول في تقديم الحوافز ومنها الضريبة لجذب هذا الاستثمار. وقد ينجر عن السخاء والتسابق في تقديم الحوافز الجبائية لهذه الاستثمارات الأجنبية، آثار سلبية فتصبح بذلك التنافسية الجبائية الدولية مضرّة لهذه الدول من جهة وللدول المشاركة في السوق من جهة أخرى، وهو ما تحاول هذه الورقة البحثية دراسته وإقتراح بعض الحلول لتجنب هذا الضرر من خلال إدراج تجارب بعض الدول المنضوية تحت اتحادات إقليمية معينة، للاستفادة من هذه التجارب واستخلاص النتائج منها.

كلمات مفتاحية: التنافسية الجبائية؛ الحوافز الجبائية؛ مناخ الاستثمار؛ الاستثمار الأجنبي المباشر؛ حرية انتقال الاستثمار؛

حركة رؤوس الأموال

تصنيف JEL: F42، F4

Abstract:

Economic and financial globalization in the current international economic arena has generated a factor of interest in the promotion of foreign direct investment such as the promotional strategies, through several governmental tools, governmental or private under governmental supervision. Such strategies aim to attract international companies that act globally; and offer multiple choices and alternatives for positioning under the shade of competitiveness of states such as tax incentives for attracting and hosting this kind of investment. The generosity and competition between states in the provision of tax incentives for these foreign investments may drag negative effects, making the international tax competition harmful to these countries on the one hand and to the states participating in the market on the other hand. This paper aims to investigate this phenomenon by suggesting solutions of the experiences of some countries affiliated under regional unions.

Keywords: tax competition; tax incentives; investment climate; foreign direct investment; regional blocs; capital movement

Jel Classification Codes: F4, F42

¹ المرسل: قويدر نيق، البريد الإلكتروني: kouidernebeguniv@gmail.com

تمهيد:

تعتبر السياسة الضريبية عاملاً هاماً ومؤثراً في المناخ الاستثماري للدولة المستوردة للرأسمال الأجنبي وبالتالي يمكن أن تكون المعاملة الضريبية عائقاً أو حافزاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في دولة معينة.¹

وقد إعتد عدد كبير من الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية وإستملت هذه الدول على دول كبيرة مثل الولايات المتحدة الأمريكية² وغيرها من الدول المتقدمة (اليابان، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا...)، كما قد توجهت الاستثمارات الأجنبية بمعدلات عالية نحو البلدان النامية نتيجة لتبني سياسات جذب هذه الاستثمارات الأجنبية والتسابق حول تحفيز المستثمر للدخول إلى أسواق هذه البلدان.³

وفي هذا الإطار إعتادت إحدى المضيفات الجوية الشهيرات بواشنطن خلال الخمسينيات على نصح الحديثات في العمل بقولها " للنجاح في تلك المهنة ينبغي أن تكوني جميلة، فإن لم تكوني جميلة فأنصحك بتعلم الحديث بالفرنسية " ⁴. " Either to be pretty or I suggest to speak french "

بمعنى أن الدول المضيضة للاستثمار " تكون جميلة " بأن تكون لديها من عوامل الجذب ما يلهب شهية المستثمرين ويدفعهم للاستثمار دون تردد كتوفر الدولة على: ثروات معدنية كالبتترول بدول الخليج مثلاً أو السوق الكبير كما في الصين والبرازيل، ففي هذه الحالة يجذب المستثمرين دون الحاجة إلى ترويج مكثف رغم أنه قد توجد مجموعة من المعوقات أمام هذا الاستثمار في تلك الدول ولكن العائد أكبر، " ولكن إذا لم تكوني جميلة " أي كأن تكون السوق صغيرة الحجم أو عدم توافر الموارد الطبيعية وعليه فيمكن التعويض عن ذلك لجذب الاستثمار من خلال " تعلم الحديث بالفرنسية " أي أن تجعل تلك الدول من نفسها مصدر جذب " بأن تتجمل " وذلك بإتباع سياسات ترويجية مكثفة لجذب إنتباه المستثمرين، هنا تظهر التنافسية الجبائية في ما بين الدول.

إشكالية البحث:

وعليه تنصب مشكلة البحث حول: كيف يمكن تجنب الإنعكاسات السلبية للتنافسية الجبائية الدولية على الدول المستضيضة للاستثمار؟

ولتبسيط هذه الإشكالية يمكن معالجتها من خلال التطرق للنقاط التالية:

- مبررات فرض الضريبة مع التعرض لمفهوم التنافسية الجبائية وفقاً لأساسها النظري وما قد يرتبط بها من نظريات أخرى.
- تقديم أسباب التنافسية الجبائية وإنعكاساتها المضرّة.

- إمكانية تجنب التنافسية الجبائية المضرة وذلك من خلال الإشارة إلى بعض التجارب الدولية في هذا السياق.

أولاً: مبررات فرض الضرائب

يمكن الإشارة إلى الأسس النظرية أو المعايير التي تستند إليها الدولة في فرض الضرائب، حيث يمكن إرجاع ذلك إلى نظريتين إثنين تبرر أحقية الدولة في ممارسة هذا الحق وذلك إستناداً إلى:

1. النظرية القديمة أو ما تسمى بنظرية (المنفعة، التعاقدية):

ومن روادها آدم سميث خلال القرنين 18 و 19 التي يتلخص مضمونها أن إكتساب الدولة حق فرض الضريبة يستند إلى العقد الضمني بين الدولة ومواطنيها يسمى بالعقد الإجتماعي، إذ ينتفع بموجبه المواطنون من خدمات المرافق العامة وفي مقابل هذا الإنتفاع يدفع المواطنون الضريبة، لكن صعوبة تقدير هذه المنفعة التي تعود على دافع الضريبة كالمنفعة المستفاد منها من (أمن، دفاع، صحة، تعليم...) جعل هذه النظرية محل إنتقاد إذ أن العبء الأكبر من الضريبة سيقع على أصحاب المداخل المنخفضة والفقراء لإحتياجهم أكثر من غيرهم لخدمات هذه المرافق العامة وهذا يتعارض مع مبدأ العدالة التي نادى بها آدم سميث.

وبذلك فتوزيع الأعباء الضريبية للدولة على الأفراد يجب أن تكون وفقاً لقدر المنافع التي تعود عليهم نتيجة قيام الدولة بنشاطها العام⁵. وعلى أنقاد هذه النظرية ظهرت النظرية التالية:

2. النظرية الحديثة أو نظرية سيادة الدولة:

أو ما تسمى بنظرية التضامن الإجتماعي ومفادها أن للدولة سيادة على إقليمها ورعاياها، وهي المسؤولة عن حماية التضامن الإجتماعي بين الأجيال السابقة والأجيال اللاحقة في تغطية نفقات الدولة العامة وفقاً للقدرة التكليفية لكل فرد، دون النظر للمنفعة الخاصة التي قد تعود على كل فرد في المجتمع.

إلا أن الفكر الحديث أظهر مجموعة من النظريات التي حاولت معالجة أسس ومبررات فرض الضرائب، سنعرضها على سبيل الذكر مع التركيز على ما يهم هذا الموضوع، وهذه النظريات هي: النظرية التنافسية وهي موضوع الدراسة والنظرية التنسيقية لفرض الضرائب والتي سنخصص لها النقطة من هذا البحث كآلية لتجنب التنافسية الضريبية.

إضافة إلى باقي النظريات الأخرى: نظرية الإتحاد الجمركي، النظرية البيجوفية لفرض الضرائب، النظرية التقليدية والحديثة لفرض الضرائب على التبغ، النظرية الحديثة لإحتساب الضرائب والنظرية الديناميكية.

ثانيا: مفهوم التنافسية الدولية

التنافسية هي إحدى تحديات القرن الواحد والعشرون وهي عموما في الفكر الإقتصادي لا تخضع لنظرية إقتصادية عامة وقد برزت في فترة شهدت فيها الولايات المتحدة الأمريكية عجزا كبيرا في ميزانها التجاري وزيادة حجم الديون الخارجية ومع بداية التسعينات وكنتيجة طبيعية لما يشهده الإقتصاد العالمي من تغيرات من شأنها خلق بيئة عالمية محتدمة التنافس كظهور فكرة العولمة والتوسع في تطبيق إقتصاديات السوق تجدد الإهتمام بتنافسية الدول.⁶

حيث ربط المعهد الدولي للتنمية الإدارية التنافسية بالنمو الإقتصادي فعرف التنافسية على مستوى الدولة بأنها: " القدرة على خلق قيمة مضافة تزيد من الثروة القومية، فبذلك نجد أن الدولة يمكن أن تحقق تنافسيتهما بإنتهاج سياسات إختراق الأسواق الخارجية وتشجيع الصادرات أو السعي نحو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك في بيئة تؤمن بالمبادرات الفردية مع الحرص على تحقيق الإعتبارات الإجتماعية".⁷

كما عرفت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (CDEO) التنافسية الجبائية على أنها: ظاهرة عالمية تحصل عندما تتنافس الدول فيما بينها من أجل الحصول على أكبر حجم من التدفقات للاستثمار الدولي، وتوفير مناخ مساعد لإستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، مما يوفر للمستثمر بدائل لإختيار البلد المراد الاستثمار فيه، هنا تصبح المنافسة الجبائية مضرّة.⁸

سنركز على ما يهم البحث خاصة ما تعلق بتنافسية الدولة من خلال سعيها لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

1. النظرية التنافسية لفرض الضرائب:

وتقوم هذه النظرية على أساس تنازل الدولة عن جزء من حقها والمتمثل في إيرادات ضريبية، وذلك بتقديم مساعدات مالية غير مباشرة لبعض الشركاء الإقتصاديين بهدف إحداث سلوك معين لهذه الفئة من المستثمرين وبشرط تقيدهم بشروط معينة تصنعها الدولة المعنية، وذلك من أجل تحقيق أهداف ضريبية إجتماعية...الخ⁹

من خلال التعريف السابق يظهر أن الدولة من خلال قيامها عن التنازل عن جزء من إيراداتها الضريبية إنما تقوم بذلك في المدى القصير بإرادتها المنفردة دون إتفاقها مع دولة أخرى، وذلك بغية تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية، الإجتماعية، السياسية...الخ، مستعملة جملة من المساعدات المالية

الغير مباشرة والمتمثلة في التجهيزات الضريبية، ومن أكثر التجارب نجاحا في هذا الصدد نجد التجربة السويسرية وكذلك تجربة جزر الكايمان التابعة للمملكة المتحدة حيث جلبت بإتباعها هذه النظرية أكثر من 50% من الشركات العاملة في المملكة المتحدة وحققت بهذا دخل ضريبي مرتفع جدا.

1.1. خصائص هذه النظرية:

من خلال التعريف السابق يمكن إستخلاص الخصائص التالية:

- أنها إجراء إختياري بمعنى أن الشركاء المستفيدين لهم كامل الحرية في إختيار هذا النظام أو رفضه دون أن يترتب عليهم أي إجراء قانوني أو إداري أو مادي.
- أنها إجراء هادف وتلجأ الدولة إلى هذه السياسة بهدف تحقيق جملة من الأهداف الإقتصادية والإجتماعية وغيرها.
- أنها إجراء محدد بشروط ومقاييس معينة بهدف تحقيق ما وجدت لأجله¹⁰.

2.1. آلية تنفيذ السياسة الضريبية التنافسية:

هناك عدة خطوات يتم إتباعها للوصول إلى أهداف هذه النظرية وهي:

- وضع تشريع ضريبي فعال مبني على أسس سليمة وواضحة.
- زيادات الاستثمارات نتيجة تلك التشريعات ومن ثم زيادة الإنتاج.
- إتساع الوعاء الضريبي كمرحلة ثالثة بعد تحقيق الخطوتين السابقتين.
- زيادة عدد المكلفين بدفع الضريبة.
- إرتفاع الحصيلة الضريبية.
- إرتفاع الإيرادات العامة¹¹.

3.1. أشكال الحوافز الضريبية:

تمثل الحوافز الضريبية أحد أدوات السياسة الضريبية لتشجيع الاستثمارات والتأثير على سلوك المستثمرين بما يتفق وأهداف الدولة ورؤيتها لمسار عملية التنمية الإقتصادية والإجتماعية، ويختلف تأثير الحوافز الضريبية في تحقيق أهدافها باختلاف حجم ونوع الحوافز الممنوحة وتأخذ هذه الحوافز عدة أشكال وصور أهمها:

- الأسعار الضريبية التمييزية.
- الإعفاء المؤقت أو الإجازة الضريبية.
- الإستهلاك المعجل.
- الإلتزام الاستثماري.

• ترحيل الخسائر.

وقد يتسع أو يضيق إستعمال أشكال الحوافز سابقة الذكر تبعاً للسياسة الضريبية لكل دولة ورؤيتها لمسار عملية التنمية. ولم يقتصر إستخدام الحوافز الضريبية لتشجيع الاستثمارات الأجنبية والوطنية على الدول النامية على غرار: الأرجنتين للحد من البطالة وكذلك المكسيك والأوروغواي لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية بل إستخدمتها دول متقدمة كفنلندا وهولندا لتشجيع الاستثمار في مجال البترول وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية لتشجيع الاستثمارات وزيادة معدلها، كما إستخدمت إيطاليا أشكال متعددة من الحوافز لتشجيع الاستثمارات على التوجه لمناطق نائية وبلجيكا منحت العديد من الحوافز لزيادة الاستثمارات الخاصة وتنميتها من خلال الشركات الاستثمارية.

2. العوامل المساعدة لظهور التنافسية:

هناك مجموعة من العوامل التي ساعدت على بروز التنافسية الجبائية وشكلت لها المناخ والأرضية الخصبة لبروزها وأصبحت من خلال هذه العوامل تتمركز في بعض الدول دون غيرها بسبب إختلاف أنظمتها الجبائية وهناك نوعين من هذه العوامل:

1.2. العوامل الأساسية لظهور التنافسية الجبائية:

وتتمثل هذه العوامل في:

- نسبة الضريبة منخفضة أو قليلة جداً، حيث يعتبر أول عامل أساسي في تنامي هذه الظاهرة مما يحفز المستثمرين عن البحث عن ملاذات مالية.
- إنعدام الشفافية، فإنعدام الشفافية بسبب التحايل وعدم الموضوعية في إختيار المستثمرين يؤدي إلى عدم النزاهة خاصة في حصولهم على الصفقات في تلك الدول.
- إنعدام تبادل المعلومات الحقيقية، فالحصول على المعلومة يعني الحصول على المنافسة وعدم توثيقها وصدقها والحصول عليها يخلق جو من التنافس غير المشروع¹² من أجل الإستفادة من المشاريع الاستثمارية.

فهذه العوامل الأساسية تشكل أرضية مساعدة ودعائم متينة يستغلها المستثمر الأجنبي لصالحه من أجل تحقيق مآربه.¹³

2.2. العوامل الثانوية لظهور التنافسية الجبائية:

بالإضافة للعوامل الأساسية سابقة الذكر والتي تعتبر غير كافية لوحدها لتعزيز ظاهرة التنافسية الجبائية فإنها توجد بعض العوامل الثانوية الأخرى والتي لا تقل أهمية عن سابقتها في التأثير على ظهور التنافسية الجبائية وهي:

- الإعفاء الضريبي لبلد الإقامة من الضريبة على المداخل، حيث تستعمل هذه الآلية لجذب المداخل الناتجة من الاستثمارات المتأتية من الخارج، إلا أنها قد تكون مكلفة لدولة بلد الإقامة إذ تفوت عليها جزء كبير من إيراداتها بهدف الحصول على ميزة تنافسية جبائية.
- إمكانية التفاوض على طرق الدفع، تمارس إمكانية التفاوض حول طرق دفع الضرائب للمستثمرين دورا هاما ومؤثرا في ظهور التنافسية الجبائية لدولة ما، إذ أن اعتماد المرونة في الدفع يساهم في إستقطاب المزي من الاستثمارات وتحقيق التنافسية.¹⁴

3. المنافسة العالمية على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعد الاستثمار الأجنبي المباشر مصدرا من أهم المصادر الدولية لتمويل الأنشطة الاقتصادية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية وخصوصا في البلدان النامية.

لقد تلاشت أشكال تدفقات رأس المال الأخرى مقارنة بالاستثمار الأجنبي المباشر:

- فالمساعدات الدولية التي كانت أهم مصدر من مصادر التمويل الخارجي للدول النامية قد شهدت تناقصا كبيرا منذ الستينيات وأصبحت تشكل الآن حوالي أقل من ربع رأس المال الدولي.
- أما القروض التجارية والتي كانت المصدر الرئيسي لتدفق رأس المال خلال السبعينات فقد تآكلت خاصة بعد أزمة المديونية الدولية التي شهدها العالم خلال الثمانينات خاصة في أمريكا اللاتينية.
- الاستثمار الدولي غير مباشر في البورصات العالمية والذي شهد فورة خلال الثمانينات وحتى منتصف التسعينات في بورصات الدول النامية لا يزال يشكل أهمية، لكنه مصدر غير مستقر ويتضمن قدرا من الخطورة كما حدث بالمكسيك ودول شرق آسيا خلال عام 1997 و1998.

إذا فحتى بعد الأزمة التي شهدتها دول شرق آسيا فإن مصدر التمويل الخارجي المرحب به هو الاستثمار الأجنبي المباشر لأنه على عكس الأشكال الأخرى لرأس المال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر يأتي ومعه عناصر تميزه وهي التكنولوجيا، خلق وظائف جديدة، معارف إدارية، تشجيع الدخول في سوق التصدير وهو شيء في أمس الحاجة إليه الدول النامية¹⁵، على غرار كل من الأرجنتين، المكسيك التي سعت لجلب الاستثمار الأجنبي المباشر مستعملة الحوافز الضريبية للحد من البطالة والإعفاء الضريبي للمساهمة في تحقيق التنمية على التوالي، بالإضافة إلى كل من الأوروغواي وكوستاريكا بإلغاء أو تخفيض العديد من الضرائب المباشرة.

كما تفيد بعض التجارب أن تدفق هذه الاستثمارات قد إنساب إلى بعض الدول المتقدمة مع الإعتماد أيضا على الحوافز الضريبية كفنلندا وهولندا لتشجيع الاستثمار في البترول وكذلك الدول: الولايات المتحدة الأمريكية، إيطاليا، بلجيكا، اليابان، فرنسا وألمانيا مستعملة بعض التكاليف الضريبية.

ولا يقتصر تدفق هذه الاستثمارات من الدول الأعضاء في لجنة مساعدات التنمية (DAC).

" Development Assistance Committee " إلى البلدان النامية بل نجد الكثير من هذه التدفقات يتجه نحو الدول الأعضاء في هذه اللجنة وذلك أن الباعث الأساسي لهذه الاستثمارات سواء من حيث التدفق جغرافيا أو التركيز في صناعة أو نشاط بعينه هو تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح وهذا يؤيد أن إتجاه الاستثمارات قد لا يكون إلى البلاد الأشد حاجة إليه، إنه من الممكن أن تتجه هذه الاستثمارات إلى الكثير من البلدان المتقدمة بالرغم من أنها تصدر هذا النوع من الاستثمارات وبالرغم من أنها قد تكون ليست في حاجة إليها؛ ومما يؤكد ذلك لأن مجموع الاستثمار الأجنبي المباشر الذي تلقته اليابان عام 1993 بلغ 29, 9مليار دولار، بالرغم من أنها من أكبر الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمار¹⁶. وعليه إن الاستثمار الأجنبي المباشر يمثل أهمية كبرى لكل من المستثمر والدولة المضيفة له:

- بالنسبة للمستثمر فالفوائد المتوقعة تتمثل في مد السوق الداخلي للشركة من خلال التدويل والإقتراب من الموارد الطبيعية مثل البترول وتنويع النشاط الإنتاجي.
- أما بالنسبة للدول النامية فهناك مجموعة من الاعتبارات التي تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر ضرورة بالنسبة لها:

- فهو يعوض النقص الحاد في الادخار القومي لتمويل عملية التنمية والاستثمار.
- يحافظ على النمو الإقتصادي بعيد المدى من خلال التأقلم مع الصدمات الإقتصادية الخارجية.
- يساهم في تنمية قطاع التصدير (كمساهمته في صادرات دول شرق وجنوب شرق آسيا والصين).
- يساهم في تنمية أنشطة البحوث والتطوير في الدول المضيفة مثل الصين في علاقاتها بشركات كبرى مثل: ميكروسوفت وموتورولا وغيرها هو خير تأكيد لتلك الميزة.
- يتضمن الاستثمار الأجنبي المباشر نقل التكنولوجيا¹⁷.

وتجدر الإشارة أن الاستثمارات التي تقوم بها الشركات العملاقة في دول الخليج العربي تدخل ضمن الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاعات التقليدية الذي يستغل الموارد الطبيعية من بترول وغيره من الثروات المعدنية، كذلك معظم الاستثمارات في الدول العربية هي لإستغلال وإستفاد الثروة البترولية، لكن الاستثمارات التي تتم بدول شرق وجنوب آسيا تدخل ضمن الاستثمار الذي يبحث عن الإنتاج بتكلفة أقل من خلال البحث عن السوق والعمل الماهر.

4. إنعكاسات التنافسية الجبائية:

- تساهم التنافسية الجبائية في تحقيق التنمية للدول المضيفة للاستثمار من جهة وكذا للمستثمرين الأجانب من جهة أخرى. فهي تستقطب وتجذب الاستثمارات الأجنبية مستغلة دور الضريبة كمناخ استثماري مهم يطرح أمام المستثمر عدة بدائل للضغط الضريبي.
- تشجيع فرص التشغيل عن طريق سياسة التحريض الجبائي المخفض للتكاليف.
- توفير الموارد النقدية بالعملية الصعبة نتيح للدول المضيفة موارد هامة لتغطية نفقاتها.
- تسمح للدول بممارسة سيادتها وبتنوع الخيارات لديها.
- كما تسمح بتعويض العوائق الجغرافية مثل البعد عن الأسواق.
- إلا أنها لا تكاد تخلو من العيوب إذا لم تكن مدروسة العواقب .

فمسارعة الدول وتنافسها فيما بينها لجلب أكبر عدد ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة مقابل التضحية بعوائد ضريبية معتبرة في شكل حوافز ضريبية لعل الخاسر الأكبر فيه هي الدول المضيفة للاستثمار وخاصة الدول النامية يقابلها عدة مزايا وفوائد للدول المتقدمة. فخسارة الدول النامية ثنائية إقتصادية وتتمثل في عجز ميزان المدفوعات بسبب ما تستنزفه تلك الاستثمارات من عملات أجنبية، ومالية تتضمن فقدان الدول النامية لإيرادات ضريبية مهمة، وبهذا الصدد يقول خبراء الأمم المتحدة أن ما تفقده الدول النامية بسبب الإعفاءات الضريبية الممنوحة للاستثمارات الأجنبية يتراوح بين 2% إلى 10% من الحصيلة الكلية للضرائب¹⁸

أما عن إستفادة الدول المتقدمة فهي ثلاثية: الحصول على كميات إضافية من العملات الأجنبية ورخص اليد العاملة (أجرة سبع ساعات عمل في الدول النامية تعادل أجرة ساعة عمل واحدة في الدول المتقدمة) وزيادة في حصيلة ضرائبها. وعليه يمكن:

- إختلالات في قرار توطين المشاريع.
- التأثير على قدرة الدول في إتخاذ القرارات في شأن سياستها الجبائية وذلك في حالة ما إذا قررت إتخاذ سياسة جبائية توسعية، فإنها تحسب ألف حساب للاستثمارات العاملة على إقليمها.
- إفساد الهيكل الجبائي للدول المضيفة للاستثمار مما قد يسفر على عجز كبير في الميزانية أو خفض في النفقات العامة.

إذ أن القاعدة المتبعة في العديد من الدول المتقدمة (الولايات المتحدة الأمريكية، إنجلترا، اليابان، السويد) هي إخضاع أرباح الاستثمارات المتأتية من الخارج لنفس القواعد الضريبية التي تخضع لها أرباح الاستثمارات الداخلية¹⁹. لئلا أن هناك دول أخرى تسعى إلى تشجيع الاستثمارات في الدول النامية من خلال إعفاء مداخلها المناسبة من هذه الدول المستضيفة للاستثمار.

5. إمكانية تجنب التنافسية الجبائية المضرة:

للتنافسية الجبائية الدولية نتائج وإفرازات للدول المصدرة والمستضيفة للاستثمار على حد سواء وفقاً لمعيارها القانوني، فقد تكون إيجابية: (جذب روس الأموال الأجنبية، توفير موارد نقدية من العملة الصعبة، خلق مناصب الشغل... الخ)، إلا أنها قد تطرح إفرازات سلبية خاصة على الدول المستضيفة للاستثمار: (ظاهري الإزدواج والتهرب الجبائيين الدوليين) هذا من جهة، ومن جهة أخرى مظاهر العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة التي تتسم بالتحريك المتزايد للتجارة الدولية والاستثمار وحركة رأس المال الدولي، إضافة إلى التكتل والاندماج والتحالفات الإستراتيجية بين أطراف العلاقات الإقتصادية الدولية وما تواجه من تحديات تتمثل في المنافسة الدولية التي أصبحت الأمر الحاسم في السيطرة على الأسواق الدولية، وتزيد المنافسة مع زيادة تحرير السوق الدولية التي لا حدود لموضوعاتها أو أطرافها، إضافة إلى نمو الشركات متعددة الجنسيات بأحجامها الهائلة خاصة في ظل الاندماج بين الشركات التي يتركز ثقلها في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي واليابان لتكون المنافسة الدولية بين هذه الأطراف حول السيطرة على الأسواق الدولية²⁰ وعلى فرض هيمنته الإقتصادية.

كما تظهر توجهات العلاقات الإقتصادية الدولية نحو التجمعات الإقليمية وشبه إقليمية لتشكل تكتلات إقتصادية متنافسة لتعزيز موقفها الإقتصادي، حيث تسعى الدول المتقدمة إلى السيطرة على الأسواق لمواجهة تحديات المنافسة كما تسعى الدول النامية إلى إيجاد فرص تنمية لإقتصاداتها وتطوير هياكلها لمواجهة التحديات الجديدة.

أمام هذه التوجهات الإقتصادية في العلاقات الإقتصادية الدولية بليت من الضروري على الدول المستضيفة للاستثمار أن تندمج في ظل إتحادات إقليمية لمواجهة هذه التكتلات والاندماجات للشركات دولية النشاط، كما أن الدراسات المتعلقة بأثر الإتحادات الإقتصادية الإقليمية على الاستثمار الأجنبي المباشر لا تزال في مرحلة النمو، فالمؤشرات الحديثة تفترض أن الإتحادات الإقتصادية الإقليمية توفر مناخ فعال ليس فقط نمو التجارة بل أيضاً لنمو حجم الاستثمار الأجنبي المباشر²¹ كما أن الدول البعيدة عن التكتلات والإتحادات ربما ستكون الأكثر تأثراً بالسلب نتيجة لعزلتها عن تلك الإتحادات.

وعليه يمكن طرح التساؤل التالي: فهل هناك من أثر لإنشاء إتحاد إقتصادي بين دولتين أو أكثر أو في منطقة معينة على حجم الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يمكن استثماره بتلك المنطقة؟ ولمعرفة الجواب يمكن أن نسوق بعض الأمثلة عن تجارب بعض الدول المنضوية تحت إتحادات إقليمية معينة:

1.5. إتفاق التجارة الحرة لدول أمريكا الشمالية: North American Free Trade Agreement (NAFTA)

والذي يظم الولايات المتحدة الأمريكية، كندا والمكسيك وبعد الدراسة لتطورات حجم الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات الماضية تم التوصل إلى أن توسع وتطور الإتحاد الإقتصادي لدول أمريكا

الشمالية دفع الشركات الكبرى من الدول الثلاث لزيادة حجم تخصصها وذلك وفقا للميزة التنافسية لكل منهم.

2.5. الاتحاد الأوروبي: European Union

لقد أظهرت الدراسات أن حجم الاستثمارات البينية داخل الاتحاد الأوروبي تعدت حجم الاستثمارات في أمريكا الشمالية، حيث ان التحرك نحو أوروبا أكثر إتحادا أدى إلى حدوث تغيرات هيكلية في حجم الاستثمارات البينية داخل الاتحاد، كما تبين أن تجربة كل من المكسيك مع (النافتا) والبرتغال وإسبانيا على التوالي مع الاتحاد الأوروبي كانت له آثار إيجابية على هذه الدول ففي الأولى أدى هذا الاتحاد إلى فتح السوق المكسيكية الواسعة وإلى نمو كل من التجارة والاستثمار إلى باقي دول أمريكا اللاتينية²²، أما في الثانية أدى إنشاء سوق موحدة في أوروبا إلى تحول الاستثمارات إلى دول منطقة التجارة الحرة بالاتحاد وإلى دول مثل إسبانيا والبرتغال.

فمن خلال ما سبق ذكره يمكننا الإجابة على السؤال الذي سبق طرحه، إن الإنضمام لأي إتحاد إقليمي يؤدي إلى جعل سوق الدولة المنظمة أكثر جاذبية للاستثمار الأجنبي المباشر، وفي ظل هذه الاندماجات والتكتلات والاتحادات الإقليمية يمكن تنسيق السياسات وصياغة القواعد المنظمة للنشاط الإقتصادي.

الخلاصة:

لقد كانت هذه الدراسة خطوة نحو معالجة الإشكالية الرئيسية حول كيفية تفادي انعكاسات التنافسية الجبائية الدولية على الدول المضيفة للاستثمار، وذلك في ظل تنافس وتهافت الدول منفردة لإستقطاب وإستضافة الاستثمار الأجنبي المباشر حيث تم إبراز أن ما تخسره هذه الأخيرة أكثر مما تجنيه من المزايا المتوخات من عملية تقديم الحوافز الجبائية غير المدروسة، وفي المقابل أن الدول المصدرة لهذا النوع من الاستثمار لاشك أنها الأكثر إستفادة في هذا الصدد، مع إعطاء حلول بديلة لتجنب هذه الإنعكاسات السلبية بالإتجاه إلى تشكيل إتحادات وتكتلات إقليمية مع سرد لتجارب بعض الدول في هذا السياق.

من خلال ما سبق يمكن إستخلاص النتائج التالية:

- التنافسية الجبائية ظاهرة دولية حديثة أفرزتها العولمة نتيجة الإفتتاح الإقتصادي وحركية رؤوس الأموال ما بين الدول.
- قد تلعب الحوافز الضريبية دورا مهما في العملية التنموية في دول معينة ولا تلعب مثل هذا الدور في دول أخرى بل قد تحدث لها إنعكاسات سلبية وبالتالي لا تعتبر الضريبة الشرط الاساسي والعنصر الأهم في العملية التنموية بل هناك عوامل وعناصر أخرى من عناصر المناخ الاستثماري.

- تهافت وتنافس الدول منفردة على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر يخلق نوع من المزايدات في منح الإمتيازات الضريبية مما يفرغ الحوافز الضريبية من أهدافها الفعلية المحدثة من أجلها، وهنا يظهر الوجه السلبي للتنافسية الجبائية مما يضر بإقتصاديات الدول المتنافسة.
- تأكد عدم جدوى ومحدودية فعالية السياسة الجبائية المنفردة للدول، وعدم صمودها أمام الهزات والصدمات التي قد تطرحها التنافسية الجبائية، وهو ما جعل الدول تتسق أنظمتها الجبائية وتنظم نفسها في شكل تكتلات إقليمية لجذب رؤوس الأموال الأجنبية، في عالم لا مكان فيه إلا للإقتصاديات القوية والمتينة.
- إتسام العلاقات الإقتصادية الدولية المعاصرة بالتححر وحرية إنتقال الاستثمار وحركة رؤوس الأموال يفرض على الدول المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر الإنضواء تحت إتحادات إقليمية معينة بغية الإستفادة أكثر من الميزات الاستثمارية من خلال تنسيق السياسات والبرامج .
- كما أن هذه الإتحادات والتنظيمات تزي من تحركات الاستثمار الأجنبي المباشر داخل المنطقة الإقتصادية الموحدة.
- تجارب بعض الإتحادات الإقليمية مثل النافتا والإتحاد الأوروبي كان لها الأثر الكبير على عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال خلقها لمناخ إقتصادي وسياسي مواتي لهذه الاستثمارات.
- كما يمكن للجزائر بإعتبارها أحد دول المغرب العربي الإستفادة من التنافسية الجبائية غير المضرة، وتجنب أثارها المثرة من خلال تنسيقها وإنضوائها تحت كتل دول المغرب العربي وذلك بعد تكثيف جهود الإصلاح والتنسيق المتبادل على غرار النافتا، الآسيان والإتحاد الأوروبي.

الهوامش والمراجع:

¹ نزيه عبد المقصود مبروك، الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 8.

² نفس المرجع السابق، ص 32.

³ نشأت علي عبد العال، الإستثمار والترابط الإقتصادي الدولي، دار الفكر الجامعي، مصر، 2012، ص 844.

⁴ رضا عبد السلام، محدثات الإستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، المكتبة العصرية، مصر، 2007، ص 01.

⁵ هاشم عبد الرحمان تكتروني، الأسس الفلسفية للضرائب، دار المناهج للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 91.

⁶ الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، مجلة البحوث الإقتصادية، العددان 59-60، ص ص 117-118.

⁷ نفس المرجع السابق، ص 119.

⁸ Charles Oman " concurrence fiscale et investissement direct a l'étranger " (IDE) (problèmes économiques) N°: 2680, paris du 20 .septembre 2000 , p 23

⁹ هاشم عبد الرحمان تكتروني، مرجع سبق ذكره، ص 96.

¹⁰ مراد ناصر، فعالية النظام الضريبي بين النظرية والتطبيق، ديوان المطبوعات الجامعية، طبعة 2006، ص 88.

- ¹¹ قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2005، ص ص 169-170.
- ¹² بن عبد الفتاح دحمان، بوعزة عبد القادر، التنافسية الجبائية وآثارها على نماذج من إقتصاديات الدول المغاربية، دفتر السياسة والقانون، العدد 5 جوان 2011، ص 284
- ¹³ قاسي ياسين، التنافسية الجبائية وتأثيرها على تنافسية الدول مذكرة ماجستير، جامعة البليدة، سنة 2005/2004، ص 24.
- ¹⁴ رضا خلاصي، شذرات النظرية الجبائية، دار هومة للطباعة والنشر، الجزائر، ص 631.
- ¹⁵ رضا عبد السلام مرجع سبق ذكره، ص 86.
- ¹⁶ تميم بيومي وجابريل ليوورث، الإستثمار الأجنبي المباشر لليابان والتجارة الإقليمية، مجلة التمويل والتنمية، سبتمبر 1997، ص 12.
- ¹⁷ رضا عبد السلام مرجع سبق ذكره، ص 87.
- ¹⁸ P.beltrome " les systemes fiscaux " p.u.f، 1979
- ¹⁹ صباح نعوش. الضرائب في الدول العربية، الطبعة الأولى 1987، المركز الثقافي العربي بيروت _ لبنان، ص 134.
- ²⁰ نشأت علي عبد العال، مرجع سبق ذكره، ص 29.
- ²¹ رضا عبد السلام، مرجع سبق ذكره، ص 80.
- ²² نفس المرجع، ص ص 81-82.